رفض توجيه إهانات للنواب أو الحضور

العارضي يوجّه رسائل لرئيسي السلطتين حول أحداث الجلسة الافتتاحية وتداعياتها

وجه النائب مساعد العارضي عدة رسائل لرئيسي مجلس الامة والوزراء بشأن الاحداث الأخيرة التي حصلت في الجلسة الافتتاحية.

وأضاف العارضي في تصريح صحافي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة ان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قال في اول يوم اعتلى سدة الرئاسة ان يد التعاون ممدودة للجميع ولنفتح صفحة جديدة، لكن للأسف ان اول ما تم عمله في هذه الصفحة هو ان تمنع الشعب من دخوله لقاعة الشعب.

وأشار العارضي الى ان جلسة الغد «اليوم» هي امتداد للجلسة السابقة التي تم فيها توزيع دعوات مشبوهة على رابطة مشجعين وكنت تصفق متسائلا ما الذي تغير اليوم.

مساعد العارضي
لمشاهدة الفيديو

وقال العارضي اننا يا مرزوق الغانم لا يوجد بيننا وبينك خلاف شخصي انما حقوق الشعب وهذه القاعة وأي تعد على حقوق الشعب، أقسم بالله العظيم اننا أول من سيوقف لك.

ووجه العارضي رسالة الى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد في انني قرأت بيانك الذي تعرب فيه عن ارتياحك لأحداث الجلسة الافتتاحية، متسائلا «انت بالضبط شنو الشي اللي كنت مرتاحا له، هل كنت مرتاحا ان ترى العقل تحذف علينا من فوق ان كنت مرتاحا لأنك ترى ان جميع تلفزيونات دول العالم تنقل احداث جلسة الافتتاح والمهازل من شتم وسب النواب ان كنت مرتاحا لأنك ترى جميع السفراء راوا هذه الأحداث ان كنت مرتاحا يا صباح الخالد في ان يدخل شخصا يرمي الورد على وزرائك وعليك» .

وقال العارضي انه يا صباح الخالد ان كنت تعتقد ان الإهانات هي للنواب فقط فأنت غلطان وذلك لأن الإهانات كانت تمس كل الموجودين في القاعة بمن فيهم انت وإذا كنت انت مرتاح فهذا شأنك لكننا نحن والشعب غير مرتاحين لهذه المهازل التي حصلت.

وتابع العارضي ان قدرنا ان يذهب منا رئيس وزراء مستاء ويأتينا رئيس وزراء مرتاح قائلا انه اذا كان رئيس الوزراء رأى الفساد في الجلسة الافتتاحية ولم يكن بينه وبين الفساد متر ولم تستطع محاربته، فكيف تريد منا ان نثق بقدرتك على محاربة الفساد في جهات الدولة، قاسما بالله العظيم اننا لن نسكت.

قدم مع بعض النواب مقترحاً لتعديل اللائحة الداخلية

الصقعبي: وقّعنا على تشكيل لجنة تحقيق فيما حصل بالافتتاح

- من الرسائل السلبية الحكومية هي «تشكيل وزاري هزيل لا يرقى لمستوى الطموح وتصويتها في انتخابات الرئاسة
- البيان الذي عبرت به الحكومة عن ارتياحها لما حصل في جلسة الافتتاح التي أساءت للجميع كان مستفزا لمشاعر المواطنين

أعلن النائب د.عبدالعزيز الصقعبي توقيعه وعدد من النواب على مجموعة من الطلبات لتشكيل لجنة تحقيق فيما حصل بالجلسة الافتتاحية للفصل التشريعي السادس عشر، وبذلك تقديم مقترح بتعديل اللائحة الداخلية.

د.عبدالعزيز الصقعبي
لمشاهدة الفيديو

وقال الصقعبي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن هذه الطلبات مستحقة ومن حق الشعب الكويتي أن يعرف ما وقع من مخالفات وتجاوزات وإساءات لم تسيء للمؤسسة التشريعية فقط ولا النواب وإنما أساءت للشعب الكويتي بالكامل.

وأضاف: «أعلم أن مثل هذه المطالبات بتشكيل لجان التحقيق لن تمر بسهولة لكون الحكومة تصوت عليها، هذه الحكومة التي أساءت وأوصلت 3 رسائل سلبية للشعب الكويتي خلال أسبوع واحد».

وأوضح ان الرسائل السلبية الثلاث التي بعثت بها الحكومة هي «تشكيل وزاري هزيل لا يرقى لمستوى الطموح، وتصويتها في انتخابات الرئاسة بما يخالف الإرادة الشعبية، وأخيرا البيان الذي عبرت به عن ارتياحها لما حصل في جلسة الافتتاح هذه الجلسة التي أساءت للجميع وكان البيان مستفزا لمشاعر المواطنين».

وكشف عن تقدمه باقتراح لتعديل المادة الأولى من القانون رقم 63 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فيما يتعلق بتدخل الحكومة بالشأن الرقابي.

واعتبر أنه غير منطقي مشاركة الحكومة النواب في التصويت على تشكيل لجان التحقيق واختيار الأعضاء الذين يفترض أن يحققوا مع الحكومة أو التصويت على طلبات المناقشة في قضايا قد تكون دارت في أروقة حكومية.

وأوضح ان التعديل الذي تقدم به يقضي بإضافة إلى المادة الأولى من القانون المذكور تنص على ما يلي: «ولا يجوز للوزراء المشاركة في التصويت في المسائل المتصلة بالسؤال والاستجواب وطرح الثقة وطرح موضوع عام للمناقشة وعدم إمكان التعاون أو في أي اختصاص رقابي آخر».

وأكد أنه استند في هذا الاقتراح على دراسة قانونية منشورة في سنة 2015 أعدها مجموعة من القانونيين بإشراف د.محمد الفيلي.

وشدد النائب د.عبدالعزيز الصقعبي على أن مثل هذه التعديلات على اللائحة الداخلية مهمة جدا لتحقيق صحيح ما نصت عليه المادة 50 من الدستور من فصل السلطات مع تعاونها.

ورأى أن الوضع القائم حاليا هو هيمنة من قبل سلطة على سلطة أخرى، خصوصا فيما يتعلق بالشأن الرقابي، مؤكدا أن مثل هذه المقترحات من شأنها تطوير العمل الرقابي البرلماني وضمان جودة أفضل في المستقبل.

يجب على الحرس السماح للمواطنين بحضور جلسة اليوم

المويزري: الرئيس خالف المادة 93 من الدستور بعدم تشكيل اللجان في الأسبوع الأول

قال النائب شعيب المويزري ان الكل شاهد «البلطجة» وسوء الخلق والتصرفات التي حدثت في جلسة 2020/12/15 والتي قام بها أقرباء الرئيس والمحسوبون عليه في الجلسة بطرد كل المواطنين وإدخال 350 من اقرباء الرئيس والمحسوبين عليه.

وأضاف المويزري في تصريح للصحافيين ان جلسة اليوم الثلاثاء والتي تتعلق باختيار اللجان مع ان رئيس المجلس خالف المادة 93 من الدستور والمادة 42 من اللائحة الداخلية، لأنها تقول يجب ان يكون اختيار اللجان في الاسبوع الاول.

شعيب المويزري
لمشاهدة الفيديو

وتابع ان المعروف من مخالفة الدستور اولا هو، عادة عند رئيس المجلس والهدف منها محاولة السيطرة على اللجان وغدا «اليوم» ستنكشف كل الامور بتدخلاته في تشكيل اللجان ومحاولة حصرها في مجاميع معينة محسوبة عليه.

وقال: وللأسف جاءت الحكومة في بيان وقح كانت تدعم «مرزوق» في الرئاسة ومفهوم بيانها استحقار لإرادة الامة وهذا شيء لا يمكن لنا ان نقبله وستكون لنا ردة فعل في الوقت المناسب.

وأضاف: يجب على الحرس السماح للمواطنين بحضور الجلسة وعليهم حفظ النظام وليس الاعتداء على المواطنين مثلما قام به «العقيد بدر» خلال جلسة فبراير

وتابع: ألا يكفيك بغض الشعب الكويتي المعلن من كل فئاته وما يعلمك هذا ان تعدل نواياك غير الصافية وسلوكياتك غير السوية واقولك وانبهك «بأن تفكر انك تقدر تخلق فتنة في البلد، فهذا الامر اكبر منك وانت وربعك مجموعة اشخاص، واتمنى من كل ابناء الشعب الكويتي مراقبة سلوك هذا الطفل الذي عليه ان يحترم الشعب الكويتي والدستور واللائحة».

دعا إلى تفعيل الرقابة الشعبية إزاء جلسة اليوم

الشلاحي: عدم إقصاء أي مجموعة في تشكيل اللجان البرلمانية واختيار أعضاء مهنيين

دعا النائب د.صالح الشلاحي الشعب الكويتي إلى تفعيل الرقابة الشعبية إزاء الجلسة المهمة التي سيعقدها مجلس الأمة غدا (اليوم) لاختيار أعضاء اللجان البرلمانية، مطالبا الشعب بممارسة الضغط الإيجابي على من أوصلهم لمجلس الأمة لاختيار أعضاء مهنيين في اللجان البرلمانية.

د.صالح الشلاحي

وقال الشلاحي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة نحن أمام منعطف خطير في السياسة المحلية والتأثير الإقليمي والدولي عليها، مؤكدا أن الوضع يحتم تعاون الجميع والمهنية في الأداء البرلماني والحكومي.

وطالب زملاءه النواب بالتعاون والتضافر من أجل الوصول لبر الأمان، مشددا على أهمية عدم إقصاء أي مجموعة وأن يعمل الجميع كيد واحدة في الاختيار الصحيح المهني لكل لجنة.

وقال إن على رئيس مجلس الأمة أيضا أن يعي أهمية المرحلة والتقيد بالأنظمة واللوائح، ونحن نمد يد العون أيضا لكل من يلتزم بالنظم واللوائح ونؤكد على التزامنا الكامل بهذا الأمر.

وطالب الحكومة بتوجيه أصواتها للأعضاء المهنيين ولمن يريدون فعلا تقديم أعمال ومشاريع تخدم البلد من خلال هذه اللجان.

وأكد أن الوضع في مجلس 2020 مختلف عن الوضع في مجلس 2016، لأن ما حصل في ذلك المجلس من عدم الحضور وعدم الإنجاز لن يحصل في هذا المجلس.

وقال «سنحضر ونراقب كل اللجان ونتأكد أنها تعمل بمهنية عالية وهذا جزء من دورنا الرقابي».

لأول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

أصدر بياناً رفض فيه الفوضى والشغب

تجمع دواوين الكويت: ما حصل في جلسة الافتتاح انتهاك لجلال قاعة عبدالله السالم

أصدر تجمع دواوين الكويت بياناً جاء كالتالي: لقد ساءنا ما شهدته قاعة عبدالله السالم يوم الثلاثاء الموافق 15 ديسمبر 2020 في افتتاح دور الانعقاد السادس عشر سواء قبل أو أثناء أو بعد انتخاب رئيس مجلس الأمة من فعل وردة فعل لسلوكيات مشينة وما شكلته تلك السلوكيات من إساءة بالغة لمفهوم المواطنة الحقيقية ولمعاني الديموقراطية والحرية التي كفلها لنا الدستور والتي تحرص قيادتنا السياسية على تأكيدها في كل خطاب. وما حصل يعتبر انتهاكا لجلال قاعة عبدالله السالم وما تمثله من رمز للديموقراطية الكويتية التي نفتخر بها وخرقا لفضائل قيمنا الكويتية الأصيلة، وهي سلوكيات شاذة ومشينة وتشكل إهانة لكل أهل الكويت وتنشر الفوضى وتعتبر سلوكا خاطئا وفهما مغلوطا لمعنى الحرية والديموقراطية.

وعليه، فإن «تجمع دواوين الكويت» يرفض رفضا قاطعا كل ما حصل من تجاوزات بالقول أو الفعل أو السلوك قبل وأثناء وبعد التصويت على منصب رئيس مجلس الأمة، ولن نقبل بفوضى وثقافة الشارع وشغب الغوغاء أن يتحول إلى قاعة عبدالله السالم. ولن نقبل بأن تتحول إرادة الأمة إلى أصوات جوفاء وبطولات زائفة. فطريق الإصلاح بين وطريق الفوضى بين،، فلا بارك الله فيمن يدعو إلى الفوضى بحجة الإصلاح. والحرية إذا أسيئ استخدامها أصبحت معول هدم للقيم والأخلاق.

ونؤكد أن الكويت وديموقراطيتها وقاعة عبدالله السالم ستظل أكبر وأجل من تختزل بفعل هذا أو ذاك، سائلين المولى عز وجل أن يؤتي الجميع الحكمة ويهديهم سواء السبيل ويحفظ الكويت واحة أمن وأمان وأن يجنبها الفتن ما ظهر منها وما بطن.

ختاما.. «ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا».

تهدى الأمور بأهل الرأي ما صلحت
وإن تولت فبالأشرار تنقاد

تجمع دواوين الكويت
عنهم/ فهد عبدالرحمن المعجل

قدمه الصقعبي والجمهور والشاهين والصيفي والمويزري

نواب: لا يجوز للوزراء المشاركة في التصويت على الاستجواب و«عدم التعاون» أو في أي اختصاص رقابي

- يحتاج البرلمان إلى نصوص تشريعية توفر له البيئة المناسبة للقيام بأعماله على أكمل وجه ومنذ صدور قانون اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ومضي فصول تشريعية عديدة عليه تجلى لنا أن هذا القانون تشوبه بعض العيوب

تقدم خمسة نواب باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 1963 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب د.عبدالعزيز الصقعبي وفايز الجمهور وأسامة الشاهين والصيفي مبارك الصيفي وشعيب المويزري، بعدم جواز مشاركة الوزراء على التصويت في المسائل المتصلة بالاختصاص الرقابي لمجلس الأمة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة أولى: تضاف فقرة جديدة إلى المادة (1) نصها الآتي: «ولا يجوز للوزراء المشاركة في التصويت في المسائل المتصلة بالسؤال والاستجواب وطرح الثقة وطرح موضوع عام للمناقشة وعدم إمكان التعاون أو في أي اختصاص رقابي آخر».

فايز الجمهور

الصيفي الصيفي

مادة ثانية: على رئيس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي: يحتاج البرلمان إلى نصوص تشريعية توفر له البيئة المناسبة للقيام بالأعمال البرلمانية على أكمل وجه، ومنذ صدور قانون اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ومضي فصول تشريعية عديدة عليه، تجلى لنا أن هذا القانون تشوبه بعض العيوب، وتظهر فيه بعض النواقص، ما أثر سلبا على العمل التشريعي والرقابي على وجه الخصوص في مجلس الأمة، لذلك جاء هذا المشروع لتعديل بعض أحكام القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، لسد النواقص وتلافي العيوب.

فقد أضيفت إلى نص المادة (1) فقرة ذكر فيها عدم جواز مشاركة الوزراء على التصويت في المسائل المتصلة بالاختصاص الرقابي لمجلس الأمة، كقرار إحالة الاستجواب إلى اللجنة التشريعية والقانونية، أو رفعه من جدول الأعمال، وكذلك الأمر بالنسبة إلى باقي الأدوات الرقابية كالأسئلة البرلمانية ولجان التحقيق، والعلة من هذا التعديل تلافي تعارض المصالح بين الحكومة ورقابة مجلس الأمة على أعمالها، وهذا التعديل ينسجم مع نصوص الدستور التي منعت تعارض المصالح في أكثر من نص، وكذلك الدستور بالمادة (17) منه فوض مجلس الأمة في وضع أصول الأدوات الرقابية، ولا شك أن هذا التعديل يدخل من ضمن أصول الأدوات الرقابية.

تضع الكويت ومصالحها فوق كل اعتبار

الشليمي: على السلطتين طي صفحة الأمس والعمل على أجندة وطنية

هنأ رئيس مجلس إدارة الجمعية الكويتية لمتابعة وتقييم الأداء البرلماني ناصر الشليمي السلطتين التشريعية والتنفيذية بمناسبة افتتاح انعقاد مجلس الأمة الجديد لدور الانعقاد الاول من الفصل التشريعي السادس عشر والذي شهد رعاية سامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله، وقد استمع الشعب للخطاب السامي لسمو الأمير والذي جاء نبراسا يضيء مسار السلطتين، حيث أعلن سموه تمسكه بالنهج الديموقراطي، موصيا السلطتين على التمسك بهذا النهج والاحتكام للدستور وقوانينه الذي حث على التعاون المثمر.

ناصر الشليمي

وأضاف الشليمي أن الشعب يأمل من هذا المجلس الجديد والحكومة الجديدة الكثير لتحقيق آماله وتطلعاته للنهوض بالكويت في شتى المجالات لاسيما وأن الكويت شهدت وتشهد كبقية دول العالم أزمة عالمية تعصف بالعالم وهي أزمة فيروس كورونا.

وأشاد الشليمي بالخطاب الذي ألقاه سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد والذي يعتبر تمهيدا لملامح برنامج عمل الحكومة يعطي إشارات تبشر بالخير، حيث لم يكن الخطاب تقليديا إنما جاء مباشرا وواضحا حدد من خلاله رئيس الوزراء منهجية عمل الحكومة في المرحلة القادمة.

وأشاد الشليمي أيضا بالكلمة التي ألقاها رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم بعد توليه سدة الرئاسة حول مد يد التعاون لجميع النواب وطي صفحة الماضي والبدء بصفحة جديدة من العمل البرلماني الجديد الذي من شأنه أن يحقق تطلعات الشعب، مشيدا أيضا بالرسائل الايجابية للنواب الذين علقوا على كلمة رئيس مجلس الأمة باستعدادهم لمد يد التعاون والعمل الجماعي لتحقيق الإنجاز المنشود.

واختتم ناصر الشليمي تصريحه بأن السلطتين التشريعية والتنفيذية يواجهان استحقاقات وتحديات كبيرة تتطلب التعاون معا ووضع مصلحة الوطن والمواطنين نصب أعينهم، وأن الشعب ينتظر من السلطتين العديد من القوانين التي من شأنها النهوض بالبلاد، آملا بأن تطوى صفحة الأمس والعمل على صفحة الغد وفق أجندة وطنية خالصة تضع الكويت ومصالحها فوق كل اعتبار.